

المؤتمر العام

الدورة العشرون

فيينا، 27 تشرين الثاني/نوفمبر - 1 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

ملتقى مسائل التنمية الصناعية

ملتقى مسائل التنمية الصناعية

ورقة مناقشة من الأمانة

تتضمن هذه الوثيقة معلومات عن الفعاليات المقررة في إطار ملتقى مسائل التنمية الصناعية، الذي سيعقد في إطار الجلسات العامة لدورة المؤتمر العام العشرين، المقرر انعقادها من 27 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 1 كانون الأول/ديسمبر 2023. وهي تقدم أيضا معلومات عن الفعاليات الجانبية المواضيعية الإضافية التي ستُنظَّم في إطار برنامج المؤتمر.

أولا - مقدمة

1- أُدرج ملتقى مسائل التنمية الصناعية، وفقا للقرار م ع-9/ق-1، ضمن أعمال دورات المؤتمر العام، بغية التوصل إلى فهم مشترك بشأن مسائل التنمية من خلال تسليط الضوء على المجالات ذات الصلة بأنشطة اليونيدو المعنية بالتعاون التقني، ومناقشة تلك المجالات.

2- وسيكون الموضوع الشامل للمؤتمر العام هذه السنة هو "عولمة عادلة: حلول مبتكرة لقطاع الصناعة في المستقبل". وفي هذا السياق، سيستفيد ملتقى مسائل التنمية الصناعية من أعمال الدورات السابقة في تعزيز دوره بصفته محفلا رفيع المستوى، بغية إجراء حوار يقوم على نظرة استشرافية ويتسم بقدر أكبر من الجدية والترابط والشمول من أجل إيجاد مسارات جديدة نحو الاستدامة والشمولية الرقمية والمرونة الاقتصادية. وسينصب التركيز بوجه خاص على دور التنمية الصناعية الشاملة للجميع والاستدامة في دعم سلاسل الإمداد المستدامة والحد من تدهور المناخ والمساهمة في القضاء على الجوع من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في عالم ما بعد كوفيد-19.

لأغراض الاستدامة، لم تُطبع هذه الوثيقة. ويرجى من أعضاء الوفود التكرم بالرجوع إلى الصيغ الإلكترونية لجميع الوثائق.



- 3- وسوف تواصل دورة المؤتمر العام العشرون اتباع جدول زمني واحد مبسّط لفترة انعقاد المؤتمر بهدف التقليل إلى أقصى حد ممكن من عدد الفعاليات التي ستُجرى بالتوازي. ومن ثمّ، سوف يتمكن المشاركون من المشاركة في جميع فعاليات المؤتمر دون أن يفوتهم أي من الوقائع.
- 4- واستكمالاً لأعمال ملتقى مسائل التنمية الصناعية، سوف يركز عدد من الفعاليات الجانبية المواضيعية على مسائل تتصل بولاية اليونيدو وموضوع المؤتمر. وقد صُمّمت هذه الفعاليات الإضافية بغية تمكين أصحاب المصلحة من أن يستكشفوا معاً كيفية معالجة المشاكل العالمية النطاق باستخدام حلول عابرة للحدود وشاملة لعدة قطاعات. وتشمل المواضيع التي سيجري بحثها الهيدروجين النظيف؛ والفلاتر الحرجة وإنتاج المعادن والمستقبل العادل للجميع؛ وسلاسل الإمداد القادرة على الصمود من أجل التحول في مجال الطاقة؛ والذكاء الاصطناعي الشامل للجميع.
- 5- وسوف تُعقد هذه الفعاليات بطرائق تجمع بين المشاركة حضورياً وعبر الإنترنت على السواء، بغية إتاحة المشاركة والتفاعل على أوسع نطاق من جانب الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.
- 6- وستوفر فعاليات المؤتمر العام محفلاً فريداً لتبادل الأفكار والمعلومات فيما بين الدول الأعضاء، والخبراء الرفيعة المستوى المعنيين بالسياسات الإنمائية، وممثلي القطاع الخاص، وأعضاء الأوساط الأكاديمية، وممثلي مؤسسات التمويل الإنمائي.
- 7- وستتاح لجميع المشاركين في المؤتمر معلومات عن مواعيد وأماكن انعقاد الفعاليات، بوسائل منها الموقع الشبكي الرسمي لليونيدو المخصص للمؤتمر: <https://www.unido.org/general-conference-20>.

ثانياً - فعاليات ملتقى مسائل التنمية الصناعية

(أ) منتدى الابتكار الصناعي

معلومات أساسية

- 8- سوف تنظم اليونيدو منتدى الابتكار الصناعي بغية تمكين الدول الأعضاء فيها وسائر شركائها من المشاركة في حوار استراتيجي بشأن الجوانب الرئيسية للتنمية الصناعية بغية استبانة حلول للتحديات العالمية الملحة. ويهدف المنتدى إلى أن يعرض على الدول الأعضاء في اليونيدو كيف أنّ الأولويات الاستراتيجية الجديدة التي وضعها المدير العام السيد غيرد مولر، مسترشداً برؤيته للتقدم عن طريق الابتكار، تمكّن من إقامة الشراكات المؤثرة مع أصحاب المصلحة المتعددين من أجل التنمية الصناعية الشاملة والتحول الاقتصادي الشامل. وتندرج الأولويات الجديدة المتمثلة في القضاء على الجوع وتعزيز سلاسل الإمداد المستدامة والعمل المناخي في صُلب الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين الذي سيجري في إطار المنتدى، بالنظر إلى أن تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وبالتالي أهداف التنمية المستدامة، يتطلب مجموعة من الموارد أوسع مما يمكن لأي شريك إنمائي واحد توفيره بمفرده.

المسائل التي سيجري تناولها

- 9- **الأمن الغذائي والقضاء على الجوع:** سوف تسلط الجلسة المعنونة "القضاء على الجوع ممكن - إسهامات اليونيدو" الضوء على أهمية الابتكار من أجل تحويل المنظومات الغذائية وإسهامه في الأمن الغذائي. وإضافة إلى ذلك، سوف تستكشف الفعالية الصلات بين الابتكار والاستثمارات والشراكات كشروط أساسية لمعالجة حالة الأمن الغذائي على الصعيد العالمي. وستدعو الفعالية إلى إجراء حوار عالمي بين الحكومات

وأصحاب المصلحة في القطاعات الصناعية والأوساط الأكاديمية لمواصلة مناقشة ومتابعة العناصر الرئيسية واحتياجات البلدان في طريقها نحو مستقبل مستدام ينعم بالأمن الغذائي.

10- **سلاسل الإمداد المستدامة:** سوف تجمع الجلسة المعنونة "سلاسل الإمداد المستدامة: تحقيق عولمة عادلة" متكلمين رفيعي المستوى يمثلون القطاعين العام والخاص والقطاع الإنمائي، من كل من البلدان المتحولة نحو التصنيع والبلدان الصناعية، لمناقشة الأدوار والمسؤوليات المتعلقة بالاستدامة على طول سلاسل الإمداد. وسيهدف الحوار إلى معالجة المسائل الرئيسية ذات الصلة، مثل مسؤولية الجهات الفاعلة عن تحسين الجوانب البيئية والاجتماعية والمتصلة بالحوكمة الرشيدة في سلاسل الإمداد؛ ودور الحكومات والقطاع الخاص؛ والأسباب الجذرية التي تتعين معالجتها؛ والحوكمة العالمية لسلاسل الإمداد المستدامة.

11- **العمل المناخي:** ستجمع الجلسة المعنونة "العمل المناخي: تسريع التنمية الصناعية التي تحقق صافي انبعاثات صفري وتتسم بالصمود إزاء تغير المناخ" متكلمين رفيعي المستوى لمناقشة كيفية تسريع الإجراءات الرامية إلى تحقيق صافي انبعاثات صفري وإزالة الكربون من الصناعة. وسينصب التركيز على الحلول الشاملة والنظمية، إلى جانب أهمية التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية، بما يشمل مقرري السياسات والقطاعات الصناعية ومنظمي الأعمال والمستثمرين. وستشدد الفعالية على أهمية تطبيق نهج شاملة لتعزيز التنمية الصناعية القائمة على صافي انبعاثات صفري عبر قطاعات صناعية مختلفة من خلال إشراك عدد مختلف من الجهات الفاعلة. ولا يشمل ذلك اختراع تكنولوجيات جديدة فحسب، بل أيضا استحداث طرائق جديدة لاستخدام التكنولوجيات الموجودة حاليا، إلى جانب إيجاد نماذج أعمال جديدة، واستحداث عروض منتجات جديدة للمستهلكين، ووضع سياسات ولوائح تنظيمية جديدة.

(ب) تحويل المساواة بين الجنسين إلى واقع مُعاش في الصناعة

معلومات أساسية

12- تتضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 هدفا خاصا بنوع الجنس (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة)، إضافة إلى أنها تنطوي على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كمبدأ عالمي في جميع أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة بشأن الصناعة والابتكار والبنى التحتية. وتشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أولوية رفيعة المستوى للمنظمة على النحو المبين في وثائقها الاستراتيجية الرئيسية، بما يشمل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025 والبرنامج والميزانيتين للفترة 2024-2025، مما يعكس النهج الثنائي المسار المكون من اتخاذ إجراءات جنسانية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

المسائل التي سيجري تناولها

13- من أجل ضمان العولمة والتصنيع العادلين، يلزم تسخير كامل إمكانات المرأة بوصفها عاملا من عوامل التغيير. وهناك أيضا حاجة إلى بذل جهود للتصدي بفعالية للأعراف والأدوار والممارسات الجنسانية الضارة. ويشمل ذلك تعزيز المعايير الصناعية والأطر السياساتية التي تسهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. ويتطلب ذلك أيضا دعم القطاعين العام والخاص من أجل ضمان تكافؤ الفرص المتاحة للنساء والرجال في اتخاذ القرار، والوصول إلى الموارد الإنتاجية، والحصول على فرص عمل لائقة في القطاعات الصناعية.

14- وفي منتصف الطريق في تنفيذ خطة عام 2030، التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا تزال النتيجة المرجوة من الهدف 5 بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بحلول عام 2030 بعيدة للغاية عن مسار التحقيق. ويتسم القطاع الصناعي بكونه مجالا يهيمن عليه الذكور بوجه خاص، ويمتلك

إمكانات فريدة ليصبح حافظاً للمساواة بين الجنسين، مما يعود بالنفع على النساء والفتيات وأيضاً على الاقتصادات والمجتمعات ككل.

15- وسوف تستكشف هذه الفعالية الرفيعة المستوى أدوار الحكومات والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين في ضمان المساواة بين النساء والرجال في تولي القيادة والاستفادة من التحول المزوج الذي يعيد حالياً تعريف الإنتاج الصناعي: إزالة الكربون والرقمنة. وستعرض الجلسة كيف أن المساواة بين الجنسين تمكن من تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وتشكل جزءاً لا يتجزأ منها. كما ستستكشف الجلسة إمكانات المرأة بوصفها عاملاً من عوامل التغيير، وستسلط الضوء على النهج المتبعة للتغلب على الأعراف والقوالب النمطية الجنسانية الهيكلية التي تعيق تقدم المرأة، مما يؤثر سلباً على القطاعات الصناعية والاقتصادات والمجتمعات.

16- وستشهد الفعالية أيضاً تقديم جائزة اليونيدو لتعزيز المساواة بين الجنسين.

(ج) التصنيع في البلدان المتوسطة الدخل: قوة دافعة من أجل التنمية المستدامة

معلومات أساسية

17- تمثل البلدان المتوسطة الدخل محركات رئيسية للتنمية العالمية، وهي حاسمة الأهمية لتحقيق خطة عام 2030. وهي مجموعة كبيرة ومتنوعة تمثل 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ويقطنها 75 في المائة من سكان العالم، ولكنها تمثل أيضاً 60 في المائة من فقراء العالم. وفي حين أن التحديات التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل تختلف من بلد إلى آخر، فإن هناك مسائل مشتركة تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة ودعمًا من المجتمع الإنمائي الدولي.

18- ولا يزال العديد من البلدان المتوسطة الدخل واقفاً في "فخ الدخل المتوسط"، ويواجه مسائل متعلقة بالفقر وعدم المساواة، وفرص الحصول على التمويل، وخصوصاً التمويل الميسر، وبناء القدرات البشرية، ومحدودية الهياكل الأساسية والتكنولوجيات المتاحة. وقد زادت الصدمات العالمية الأخيرة من تقاوم أوجه ضعف البلدان المتوسطة الدخل، مما أعاق تقدمها نحو تحقيق التنمية المستدامة. وعلى مدى السنوات الخمسين الماضية، أصبحت البلدان المتوسطة الدخل مصدراً لما يقرب من 50 في المائة من الإنتاج الصناعي العالمي. ومع ذلك، تحتاج البلدان المتوسطة الدخل أيضاً إلى الدعم في تقدمها نحو التحول الأخضر بغية تعزيز تحولها الهيكلي وخططها للتنمية المستدامة.

19- ووفقاً لتصنيف البنك الدولي لمستويات الدخل، تندرج 105 دول من الدول الأعضاء في اليونيدو ضمن البلدان المتوسطة الدخل⁽¹⁾. وهي تشكل أكبر تجمع للبلدان التي تساعد المنظمة من أجل التعجيل بالتنمية الصناعية المستدامة.

20- وستستفيد الجلسة من نتائج فعالية جانبية اشتركت في تنظيمها اليونيدو والمجموعة المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل بمناسبة الاستعراض المتعمق للهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة الذي أُجري خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2023 الذي عُقد في نيويورك. وستستفيد أيضاً من الزخم المتولد عن المناقشات العالمية الأخيرة بشأن التعاون الإنمائي مع البلدان المتوسطة الدخل التي أُجريت في مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الاجتماع الوزاري الثامن

(1) العدد في 1 نيسان/أبريل 2023. تصنيف البنك الدولي للبلدان حسب الدخل متاح على الرابط التالي:

<https://datahelpdesk.worldbank.org/knowledgebase/articles/906519-world-bank-country-and-lending-groups>

لمجموعة البلدان المتقاربة التفكير الداعمة للبلدان المتوسطة الدخل الذي عُقد على هامش الدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

المسائل التي سيجري تناولها

21- سوف توفر الفعالية محفلاً لممثلين رفيعي المستوى من البلدان المتوسطة الدخل لمناقشة الثغرات التي تعوق التقدم ولتبادل الخبرات في تطبيق الحلول المبتكرة من أجل تحقيق التنمية الصناعية المستدامة. فالتصنيع ضروري لتمكين البلدان المتوسطة الدخل من الانتقال إلى فئة البلدان المرتفعة الدخل، والقضاء على الفقر والحد من أوجه عدم المساواة، والنهوض بالتنمية المستدامة، وزيادة قدرتها على الصمود في وجه الصدمات الخارجية في المستقبل.

22- وستناقش الجلسة التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان المتوسطة الدخل في النهوض بالتصنيع المستدام، وستعرض أمثلة على السياسات والممارسات الوطنية الفعالة، بما في ذلك إتاحة فرص الوصول إلى الإمكانيات المالية والاستثمارات اللازمة للنمو الشامل للجميع والمستدام، والنهج الجديدة لقياس التقدم الذي تحرزه البلدان بما يتجاوز مقياس الناتج المحلي الإجمالي، والفرص المتاحة للتعاون الأقاليمي والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

23- وتشكل هذه الفعالية جزءاً من عمل اليونيدو المستمر مع البلدان المتوسطة الدخل تماشياً مع "الإطار الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل" الذي وضعته المنظمة. كما ستسهم في التخطيط للمجموعة التالية من الإجراءات الرامية إلى التعجيل بالتصنيع في البلدان المتوسطة الدخل بوصفه محركاً للتنمية المستدامة.

(د) السياسة الصناعية من أجل عولمة عادلة: رؤى مستمدة من تقرير التنمية الصناعية لعام 2024

معلومات أساسية

24- تقرير التنمية الصناعية هو منشور يصدر كل سنتين ويشكل الناتج البحثي الرئيسي لليونيدو. ويتناول هذا التقرير آخر التطورات والاتجاهات في مجال التنمية الصناعية في السياق العالمي، في حين يركز كل إصدار منه أيضاً على جوانب مهمة مختلفة من مجال التنمية الصناعية.

25- ويتناول تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 موضوع "تحويل التحديات إلى حلول مستدامة - العهد الجديد للسياسات الصناعية". ويسير إنكاء الوعي العالمي بالدور الأساسي الذي تؤديه الصناعة في مواجهة التحديات الرئيسية في عصرنا جنباً إلى جنب مع العودة القوية للسياسات الصناعية. وهذه العودة مدفوعة في المقام الأول بأكثر البلدان الصناعية تقدماً، التي تأخذ بزمام المبادرة في تنفيذ مجموعات طموحة من السياسات والاستراتيجيات الصناعية من أجل مواجهة التحديات الإنمائية. وبغية تحقيق العولمة العادلة، ينبغي للبلدان النامية أن تواكب هذه الجهود من أجل تجنّب تهميشها في المشهد الصناعي العالمي، وهو ما من شأنه أن يؤدي إلى تعميق الفجوة العالمية المثيرة للقلق بالفعل. وهناك حاجة إلى التضامن والإرادة السياسية من أجل تحقيق العولمة العادلة.

26- ويقمّ تقرير التنمية الصناعية لعام 2024 التقدم الذي أحرزته المناطق النامية المختلفة حتى الآن في تحقيق أهداف مختارة من أهداف التنمية المستدامة، ويسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن تؤديه القطاعات الصناعية في دعم هذه العملية. كما يعرض التقرير المشهد الحالي للسياسات الصناعية في كل منطقة، ويحدد المجالات المنطوية على فرص لاتخاذ الإجراءات المتصلة بالسياسات الصناعية في المستقبل من أجل زيادة تسريع وتيرة التقدم. ومن خلال هذا النهج الشامل، يقدم التقرير رؤى قيمة وتوصيات قابلة للتنفيذ لتحفيز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتسخير القوة التحويلية للتنمية الصناعية في تشكيل مجتمعات شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة.

27- وفي إطار هذه الفعالية، سوف تُعرض النتائج والرسائل الرئيسية التي يتضمنها التقرير وتُناقش مع فريق من الخبراء العالميين البارزين والقادة الإقليميين. ويتوقع أن تسهم هذه المناقشة في الجهود الدولية الرامية إلى التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال مناصرة السياسات الصناعية الموجهة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

المسائل التي سيجري تناولها

28- يمكن للصناعة أن تقدم حلولاً للتحديات العالمية الحالية، وأن تساعد في إنقاذ أهداف التنمية المستدامة. ومن أجل إطلاق العنان لقوة الصناعة، يكتسي وجود سياسات صناعية استشرافية ومبتكرة أهمية حاسمة. ومن الضروري أيضاً التعرف على الفرص الرئيسية وحلول السياسات الصناعية التي تأخذ في الاعتبار الظروف المحلية والإقليمية المحددة للبلدان النامية. وستوفر الجلسة محفلاً لمقرري سياسات رفيعي المستوى لمناقشة مستقبل السياسات الصناعية والدعم اللازم من المجتمع الدولي من أجل تسريع وتيرة التصنيع في البلدان النامية.

29- وسوف تتوسع الجلسة في توضيح النتائج الرئيسية لتقرير التنمية الصناعية لعام 2024، ومن المتوقع أن يُستشهد بهذه الفعالية في المناقشات العالمية التي ستُجرى قريباً بشأن حيز السياسات الصناعية المتاحة للبلدان النامية وإصلاح النظام المالي الدولي.

ثالثاً - الفعاليات المواضيعية الإضافية

(أ) توجيه الانتقال العادل إلى الهيدروجين: عوامل التمكين الأساسية للأخذ بالهيدروجين النظيف وتفادي المخاطر في الاستثمارات

معلومات أساسية

30- يُروَّج الهيدروجين النظيف⁽²⁾ حالياً كوقود للمستقبل، نظراً لكونه نظيفاً وقابلاً للتخزين والنقل. وفي حين أن الهيدروجين النظيف يمكن أن يكون ناقلاً للطاقة النظيفة وخياراً لتخزين الطاقة المتجددة، فهو ينطوي أيضاً على إمكانية الحل محل الوقود الأحفوري بغية إزالة الكربون من الأنشطة الاقتصادية التي يصعب فيها التخفيف، ويتيح للبلدان النامية التي لديها إمكانات وفيرة في مجال الطاقة المتجددة فرصاً فريدة للتنمية الصناعية القائمة على صافي انبعاثات صفري. وسيطلب تحقيق سيناريو الـ1,5 درجة مئوية أن يصل مستوى إنتاج الهيدروجين النظيف واستخدامه سنوياً إلى 518 مليون طن بحلول عام 2050. وهناك حاجة إلى زيادة نشر فرص التمويل والمساعدة التقنية على طول سلسلة الإمداد الخاصة بالهيدروجين النظيف من أجل تمكين البلدان النامية من تحقيق كامل إمكانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الصناعية المستدامة.

31- ويدعم برنامج اليونيدو العالمي للهيدروجين في الصناعة البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاستفادة بصورة كاملة من الفرص الجديدة التي يمكن أن يسهم بها الهيدروجين النظيف في مجال التنمية الصناعية القائمة على صافي انبعاثات صفري وإضافة القيمة المحلية. وهو يمهد الطريق أمام خلق فرص العمل ورفع مستوى المهارات وحشد الاستثمارات، ويساعد على دفع عجلة التنمية في الاقتصادات المتنوعة والقائمة على المعرفة.

(2) يشير مصطلح الهيدروجين النظيف إلى كل من الهيدروجين المنتج من خلال التحليل الكهربائي باستخدام مصادر طاقة متجددة (أي الهيدروجين الأخضر) والهيدروجين المستخلص من إعادة تشكيل الغاز الطبيعي في سياق احتجاز الكربون وتخزينه (أي الهيدروجين الأزرق).

المسائل التي سيجري تناولها

- 32- يكتسي تحويل العمليات الصناعية نحو الهيدروجين النظيف وتمكين التنمية الصناعية القائمة على صافي انبعاثات صفري أهمية حاسمة. ومع ذلك، لا تزال الاستثمارات الملتزم بها لمشاريع الهيدروجين في البلدان النامية منخفضة بسبب استمرار عدد من العقبات والشكوك في الجوانب التنظيمية والاقتصادية والتمويلية. ومن أجل التغلب على هذه العقبات، تحتاج البلدان إلى قدر كاف من الأطر السياساتية والتنظيمية، والاستثمارات والمساعدة التقنية، وإلى تنمية للمعارف والمهارات، وتعزيز القدرة على دعم صناعة الهيدروجين لديها.
- 33- وهناك حاجة إلى إنكاء الوعي وتعريف الدول الأعضاء بما يتيح الهيدروجين النظيف من إمكانات لتخفيف التنمية الصناعية القائمة على صافي انبعاثات صفري والمتسمة بالعدالة والاستدامة، مع عدم ترك أي بلد خلف الركب.

(ب) تسريع التحول الأخضر: الفلزات الحرجة وإنتاج المعادن والمستقبل العادل للجميع

معلومات أساسية

- 34- سيكون العمل المناخي والانتقال إلى اقتصاد صفري الانبعاثات كثيف الاستخدام للمعادن: يمكن أن يزيد إنتاج فلزات مثل الكوبالت والجرافيت والليثيوم بنسبة 500 في المائة بحلول عام 2050 استجابة للطلب المتزايد على تكنولوجيات الطاقة النظيفة. وتمثل كفاءة المسؤولية في سلاسل الإمداد الخاصة بالمعادن والفلزات أولوية رئيسية في جداول الأعمال الدولية، ولدى اليونيدو الخبرة التقنية اللازمة للاضطلاع بدور في مجال القيادة الفكرية وتعبئة الجهود في هذا الصدد.
- 35- وخلال اجتماع مائدة مستديرة على المستوى الوزاري عُقد في إطار الدورة الثانية لمنتدى مستقبلي المعادن في عام 2023، وهو مبادرة رئيسية في مجال الفلزات الحرجة والتعدين نظمتها وزارة الصناعة والثروة المعدنية في المملكة العربية السعودية، دعا المدير العام لليونيدو إلى إنشاء التحالف العالمي لكفالة المسؤولية في مجال الفلزات. وسوف تسهم اليونيدو، من خلال إقامة تحالف عالمي من هذا القبيل بين أصحاب مصلحة متعددين، في النهوض بالتعدين المسؤول من أجل التحول الأخضر والمستقبل العادل للجميع.
- 36- ويتمشى التعدين المسؤول مع الهدفين الأساسيين المتمثلين في التكامل وتوسيع النطاق في إطار اليونيدو البرنامجي المتوسط الأجل للفترة 2022-2025. فهو يجمع بين مجالي تركيز مترابطين، وهما: (أ) الصناعة المحايدة مناخيا والاقتصاد الدائري، و(ب) التحول الرقمي والابتكار. والفلزات هي المورد الحاسم المطلوب للتحول الأخضر والرقمنة. فعلى جانب الإنتاج، تشكل الفلزات المدخلات الرئيسية. وفيما يتعلق باعتماد التكنولوجيا، لا غنى عن الفلزات لإنتاج وتوفير الرقائق اللازمة لنشر التكنولوجيات.

المسائل التي سيجري تناولها

- 37- يتطلب الانتقال نحو اقتصاد قائم على صافي انبعاثات صفري اتخاذ إجراءات فورية وملموسة من جانب القطاعين الخاص والعام. وستتطلب الابتكارات المستقبلية المتعلقة بهذا التحول إمدادات مستمرة من المعادن والفلزات المختلفة. وفي سياق هذه الجهود، يمكن لليونيدو أن تقوم بدور الوسيط المحايد والميسر العالمي لمنصة ابتكار خاصة بالبلدان النامية. ويمكن لها أيضا أن تيسر إقامة شراكات ابتكارية جديدة للمساهمة في عمليات أكثر أمانا ونظافة وملاءمة للبيئة وتنوعا على طول سلسلة القيمة الخاصة بالفلزات. ويمكن لمنصة من هذا القبيل أن تزيد من تيسير التحول الأخضر في قطاع صناعة التعدين وأن تضمن مستقبلا عادلا للجميع من خلال دعم المعايير الدولية؛ وتسريع الابتكار في هذا القطاع، وخصوصا فيما يتعلق بالمعادن الحيوية؛ وتعزيز سياسات التنمية الصناعية والقدرات من أجل إضافة القيمة في المراحل اللاحقة. وتهدف هذه الفعالية الجانبية إلى تعزيز التعدين المسؤول واتخاذ الخطوات الأولى اللازمة لإنشاء التحالف العالمي.

(ج) بناء سلاسل إمداد قادرة على الصمود من أجل التحول في مجال الطاقة

معلومات أساسية

38- يتسم تعزيز التصنيع الأخضر وإنشاء سلاسل القيمة المستدامة للتكنولوجيات المنخفضة الكربون بأهمية محورية في الجهود المبذولة لإزالة الكربون من قطاعي الطاقة والنقل من أجل إحراز التقدم نحو الهدف العالمي المتمثل في تحقيق صافي انبعاثات صفري. وقد شهد معدل اعتماد التكنولوجيات مثل الطاقة الشمسية وبطاريات التخزين ارتفاعاً كبيراً على مدى العقد الماضي، ومع ذلك، لا تزال سلاسل الإمداد الخاصة بهذه التكنولوجيات متركة إلى حد كبير في عدد قليل من البلدان. ويظهر أثر هذا التركيز بوجه خاص بين البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى، وسيشكل نقطة اختناق أمام تسريع التحول في مجال الطاقة.

39- ولا تزال مشاركة البلدان النامية في سلاسل الإمداد العالمية محدودة نسبياً. ففي صناعة الطاقة الشمسية، على سبيل المثال، لاحظ التحالف الدولي للطاقة الشمسية أن عمليات التصنيع المتصلة بالطاقة الشمسية في البلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل لا تزال محدودة، وتتركز في المقام الأول في جنوب شرق آسيا. وكذلك تكشف البيانات الصادرة عن المجلس العالمي لطاقة الرياح عن اتجاهات مماثلة في سلاسل قيمة حيوية أخرى، مثل تصنيع توربينات الرياح والبطاريات، حيث تشغل الصين والولايات المتحدة الأمريكية موقع الصدارة من حيث القدرات الإنتاجية، تليهما البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وجمهورية كوريا واليابان.

المسائل التي سيجري تناولها

40- يمثل التحول في مجال الطاقة فرصة للبلدان النامية لتحفيز التصنيع الأخضر، خاصة بالنظر إلى ثروات الموارد الطبيعية المتاحة في جميع أنحاء القارة الأفريقية. والفلزات الرئيسية ضرورية في إنتاج تكنولوجيات الطاقة النظيفة، ومع ذلك، تصدّرها دول عديدة دون الاستفادة من القيمة المضافة التي أوجدتها القطاعات المعنية بمعالجة وتكرير الموارد المعدنية. ويمكن للبلدان المتوسطة الدخل والمنخفضة الدخل أن تزيد من القيمة المضافة محلياً من خلال توطيق صناعات معالجة الموارد المعدنية وتكريرها. كما يمكن لهذه البلدان أن تستفيد من تميزها في مجال كلفة العمالة لكي تقلل إلى حد كبير من تكاليف عمليات التصنيع المرتبطة بتكنولوجيات الطاقة النظيفة. ويتماشى هدف زيادة القيمة المضافة للتصنيع مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، التي تدعو إلى بذل جهود قوية من أجل زيادة القيمة المضافة وتعزيز التصنيع المحلي. ومن المتوقع أن تكون منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية عامل تمكين رئيسياً، حيث ستعزز التجارة فيما بين البلدان الأفريقية بنحو 33 في المائة، وتخفف العجز التجاري بنسبة 51 في المائة. وسيؤدي تحسين الاستثمارات في عمليات التصنيع المحلية المرتبطة بتكنولوجيات الطاقة النظيفة في أفريقيا إلى تسريع التحول في مجال الطاقة، ويساعد في تحقيق خطة الحصول على الطاقة، ويحد من العجز التجاري، ويخلق فرص عمل لائقة جديدة.

41- وسيطلب تحقيق هذه الأهداف سياسات مواتية وبيئة تمكينية، بما يشمل الاستثمارات في تحسين مهارات القوى العاملة من أجل التمكين من إنتاج التكنولوجيا النظيفة.

(د) التحالف العالمي المعني بالذكاء الاصطناعي لأغراض الصناعة والتصنيع (AIM-Global):

الذكاء الاصطناعي الشامل للجميع - سد الفجوة الرقمية في الصناعة والتصنيع

معلومات أساسية

42- أطلق تحالف اليونيدو العالمي المعني بالذكاء الاصطناعي لأغراض الصناعة والتصنيع (AIM Global) في 6 تموز/يوليه 2023 خلال مؤتمر الذكاء الاصطناعي العالمي الذي عُقد في شنغهاي، الصين. وتهدف هذه

المبادرة الرائدة إلى تعزيز تطبيق الذكاء الاصطناعي في القطاع الصناعي على نحو مسؤول ومستدام وشامل للجميع، وفقا لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء اتفاق رقمي عالمي يدعم المبادئ المشتركة لمستقبل رقمي مفتوح وحر وآمن للجميع. والتحالف المعني بالذكاء الاصطناعي مبادرة استراتيجية تؤكد على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات تعاونية من أجل النشر المسؤول للذكاء الاصطناعي في مواجهة التحديات العالمية، مما يجعله حجر الزاوية لتحقيق النمو الصناعي الشامل للجميع والمستدام في عصر العولمة العادلة.

المسائل التي سيجري تناولها

43- إن إحداث تأثير مباشر على القدرات التنافسية الصناعية، وتعزيز الإنتاجية والكفاءة، وخلق فرص العمل، والتكنولوجيات الرائدة مثل الذكاء الاصطناعي أمور توضع العالم أمام تحديات جديدة مرتبطة بالخصوصية والأمن والأخلاقيات والتوزيع العادل للمنافع بين سائر الشعوب والطبقات الاجتماعية. ويدرك التحالف العالمي المعني بالذكاء الاصطناعي أهمية سد الفجوة الرقمية بين البلدان والصناعات، وضمان عدم تخلف أحد عن الركب في ثورة الذكاء الاصطناعي.

44- وستسعى الفعالية إلى تسليط الضوء على أهداف AIM Global الرامية إلى إطلاق الإمكانيات الكاملة للذكاء الاصطناعي وإنشاء نظام إيكولوجي عالمي يشجع الابتكار ويعزز الإنتاجية ويعالج التحديات المتعددة المرتبطة بهذه التكنولوجيات، ويبين التحولات الرقمية التي تعزز القدرة على الصمود مع إنشاء روابط بين القطاعات واستحداث طرائق تعاون جديدة.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من المؤتمر اتخاذه

45- لعل المؤتمر يود أن يحيط علما بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.